تشكيل لجنة عسكرية لاستلام صنعاء والحديدة وعمران كمرحلة أُولى وتشمل المؤسسات وسحب الأسلحة

الكويت.. ومفاوضات الفرصة الأخيرة

انسداد مشاورات الكويت بعد تعنّت وفد الحوثي وصالح ومطالبتهم بحل كل الملفات

الأمناء / رصد

عقد المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ أحمد في اليوم الثاني لاستئناف المشاورات اليمنية في الكويت لقاءات منفصلة، الأول صباحاً مع وفد الانقلابيين، وعصراً مع الوفد الحكومي، على أن يلتقي لاحقاً وزير الخارجية الكويتي، الشيخ صباح الخالد الصباح، وفق ما ذكرت وكالة الأنباء الكويتية.

وأشارت الوكالة إلى أن المبعوث الأممي سيناقش مع الأطراف اليمنية عدداً من القضايا السياسية والأمنية والإنسانية المطروحة على جدول الأعمال، إلى جانب موضوع الضمانات التي يطالب بها الوفد الحكومي والمتعلقة باعتراف وفد الانقلابيين بشرعية الرئيس عبدربه منصور هادي، والالتزام بقرار مجلس الأمن 2216.

وبرزت مؤشرات على تعقد الموقف في مفاوضات الكويت ووجد المبعوث الأممي نفسه خاضعا لضغوط من قبل الطرفين وسط تجاذبات الرؤى بينهما الأمر الذي دفع بولد الشيخ لطرق باب القيادة الكويتية للمساعدة.

وأفادت مصادر في الكويت أن المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ طلب لقاء رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح خالد الحمد الصباح وبحث الاثنان ما يمكن للكويت أن تقدمه لتقريب وجهات النظر بين الأطراف اليمنية أو اقناعها بمواصلة المفاوضات ومناقشة القضايا التي تشهد تقاربا نسبيا.

وبحسب المصادر يجري الشيخ صباح خالد الحمد الصباح لقاءاً في هذه اللحظات مع وفد الحوثيين والمؤتمر ويعقبه لقاء مماثل مع الوفد الحكومي في إطار مساعي الكويت لإنجاح المفاوضات.

ولاحت في اليوم الثاني لمفاوضات الكويت بوادر صدام بين المبعوث الأممي ووفد صنعاء المكون من الحوثيين والمؤتمر بسبب تراجع الأول عن رؤيته لتشكيل الحكومة وسعيه لتأجيل النقاشات حول مصير الرئيس هادي إلى جولة ثالثة من المفاوضات.

وعقب لقاء جمع المبعوث الأممي بالوفد الحكومي ذكرت وسائل إعلامية نقلا عن مصادر يمنية أن ولد يشيخ يلمح لجولة ثالثة من المفاوضات لمناقشة ملف الرئاسة باليمن.

إلى ذلك، قال مصدر آخر إلى أن ولد الشيخ اقترح البدء بالحل الأمني قبل تشكيل حكومة التوافق التي وردت في رؤيته وأن ذلك قوبل برفض وفد صنعاء الذي تمسك بالحل الشامل لجميع الملفات.

وعلى وقع تراجع ولد الشيخ عن رؤيته للحل اقترح وفد الحوثيين والمؤتمر "تأجيل كل الملفات إلى جولة أخرى في حال اقتصر النقاش على الموضوع الأمني والعسكري".

اتفاق شامل دون تجزئة

وأعلن أعضاء وفد الحوثيين المشارك في المشاورات اليمنية في الكويت أمس الاثنين أنهم مع اتفاق سياسي شامل للأزمة في بلادهم دون أي تجزئة، من دون أن يعلنوا موافقتهم على المرجعيات المحددة لمثل هذا الاتفاق والممثلة بشكل أساسي بقرار مجلس الأمن رقم 2216.

وفي تغريدة عبر حسابه بموقع (تويتر) قال محمد عبد السلام الناطق الرسمي باسم الوفد المشترك للحوثيين وحزب المؤتمر الشعبي العام بزعامة الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح إنه أكد لوزير الخارجية الكويتي صباح خالد الحمد الصباح -خلال لقائه مساء الأحد- أنهم مع اتفاق سياسي شامل وكامل دون أي تجزئة أو ترحيل لبعض مضامينه.

وأضاف عبد السلام أنهم لا يقبلون "بأي أجندات أو انحرافات بعيدا عن هذا السياق" في إشارة إلى نية المبعوث الأممي تخصيص الجولة الحالية للملف الأمني فقط دون التطرق للملف السياسي.

ويشي هذا الموقف بانسداد مبكر ورفض لأجندة الجولة الثانية من المشاورات التي أعلنها مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ.

وكان ولد الشيخ أعلن السبت في افتتاح المشاورات أن التركيز بالمرحلة المقبلة سيكون على " تثبيت وقف الأعمال القتالية الكامل والشامل، وتفعيل لجنة التهدئة والتنسيق واللجان المحلية" إضافة إلى "تشكيل اللجان العسكرية التي تشرف على الانسحاب وتسليم السلاح وفتح الممرات الآمنة لوصول المساعدات الإنسانية".

وأسقط ولد الشيخ الملف السياسي الذي ينادي بتشكيل حكومة وحدة وطنية بشكل تام من جدول أعمال الجولة التي حدّد زمنها بأسبوعين فقط، في تلبية لمطالب الوفد الحكومي، وهو ما رفضه وفد الحوثيين-صالح.

لجنة عسكرية لاستلام صنعاء ومدن يمنية أخرى

وقالت مصادر في لجان المشاورات اليمنية في الكويت أن المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ أحمد بدأ لقاءات ثنائية مع وفدي التفاوض للتشاور حول الجدول الزمني لتنفيذ القرار 2216.

ونقلت صحيفة عكاظ السعودية عن مصادرها القول إن المشاورات التي تستمر أسبوعين ستركز على تشكيل لجنة عسكرية لاستلام صنعاء والحديدة وعمران (المنطقة أ) كمرحلة أولى وتشمل المؤسسات والأسلحة وسحب المسلحين، وإطلاق المعتقلين، والسماح بدخول المساعدات.

وأضافت أنه يجري حاليا دراسة صيغة وبنود الاتفاق الذي يجري التشاور حوله والذي سيكون مرحلة أولى وبنجاح تنفيذه تعود المشاورات للاتفاق على بقية المراحل وتحديد آلية للعودة للحوار السياسي.

وأكدت المصادر أن الضمانات المكتوبة التي حصلت عليها الحكومة الشرعية من الأمم المتحدة تركز على المحاور الرئيسة للقرار الدولي 2216.

ولفتت إلى أن اللقاءات كانت منفردة بين ولد الشيخ والوفدين، كلاً على حدة لترتيب عودة اللجان الرباعية المشتركة للجلسات أمس (الإثنين).

مفاوضات الفرصة الأخيرة

وكان ولد الشيخ قد طالب جميع الأطراف بالوقوف أمام مسؤولياتهم واتخاذ قرارات حاسمة، مؤكداً أن هذه الجولة تعد الفرصة الأخيرة لصنع السلام وفقا للمرجعيات الدولية المتفق عليها، موضحا أن المشاورات سترتكز بشكل رئيس على قرار مجلس الأمن 2216 والقرارات ذات الصلة كمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ومخرجات الحوار الوطني ، ودعا إلى تثبيت الهدنة لإنجاح المشاورات.

من جهته، أوضح وزير الخارجية اليمنية عبد الملك المخلافي أن العودة للمشاورات أتت عقب الحصول على رد مكتوب من المبعوث الدولي ، وشدد في تصريح أمس أنه لن يسمح بإضاعة الوقت أو الخروج عن جدول الأعمال أو تمديد مدة المشاورات المحددة بأسبوعين، وسيتم بعدها تحديد المعرقل وتحميله المسؤولية.

وأوضح المخلافي أنه تم الاتفاق على جدول الأعمال بشكل محدد ويقتصر على الانسحاب وتسليم السلاح واستعادة مؤسسات الدولة والإفراج عن المعتقلين وفك الحصار.

وقال إن ولد الشيخ سيعود بعد افتتاح المشاورات إلى الرياض للقاء الرئيس منصور هادي والأحزاب السياسية لاستكمال المشاورات حول نقاط بيان الالتزام الموقع.